

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة

وعضوية القضاة السادة

محمود العباينة ، يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش

المستدعي : تحسين محمد السالم المحمود.

وكيله المحامي سمير التل.

قدم هذا الطلب من قبل وكيل المستدعي لتعيين المرجع المختص للنظر في الطعن
الاستئنافي المقدم في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق إربد رقم (٢٠١٢/٧١٨١)
تاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨ وذلك كون محكمة استئناف إربد أصدرت قرارها رقم
(٢٠١٣/١٢٨٢١) تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٣ بإحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق إربد للنظر
بهذا الاستئناف بصفتها الاستئنافية وحسب الاختصاص وأصدرت محكمة بداية حقوق إربد
بصفتها الاستئنافية قرارها رقم (٢٠١٣/٢٨٢٨) تاريخ ٢٠١٣/١١/٥ بعدم اختصاصها
بنظر الاستئناف وإحالة ملف الدعوى إلى محكمة استئناف إربد حسب الاختصاص.

القرار

بالتدقيق في أوراق الدعوى والمداولة نجد إن المدعي تحسين محمد السالم المحمود

وكيله المحامي سمير التل.

تقدم بهذه الدعوى لدى محكمة صلح حقوق إربد بمواجهة المدعى عليهم:

١. إبراهيم "محمد زهدي" يوسف سليم.
٢. علي "محمد زهدي" يوسف سليم.
٣. نور الدين "محمد زهدي" يوسف سليم.
٤. خضرة "محمد زهدي" يوسف سليم.
٥. سميرة "محمد زهدي" يوسف سليم.

٦. خولة "محمد زهدي" يوسف سليم.
 ٧. إيمان "محمد زهدي" يوسف سليم.
 ٨. هدى "محمد زهدي" يوسف سليم.
- بصفتهم الشخصية وبصفتهم ورثة المرحومة بدرية مصطفى و خليل "محمد زهدي" يوسف سليم.
٩. منى حسين ارشيد الزعبي.
 ١٠. محمد خليل "محمد زهدي" سليم.
 ١١. أماني خليل "محمد زهدي" سليم.
 ١٢. أكرم خليل "محمد زهدي" سليم.
 ١٣. مريم خليل "محمد زهدي" سليم.
- بصفتهم ورثة المستأجر خليل "محمد زهدي" وبدرية مصطفى للمطالبة بتقدير بدل إجارة بما يتناسب وأجر المثل.
- مقدرين الدعوى بمبلغ ألف دينار حسب قيمة العقد السنوية.

وقد أسس الدعوى على سند من القول أن المدعى عليهم بصفتهم المذكورة أعلاه يستأجرون مخزينين بثلاث أبواب في البناء القائم على قطعة الأرض رقم (٦٧) حوض (٨) البلد سوق الصاغة من أراضي إربد ببديل إيجار سنوي مقداره ألف دينار بموجب عقد إيجار خطي اعتباراً من ١٩٩٧/١/١ وتقدم بهذه الدعوى لإعادة تقدير بدل الإجارة وأجر المثل بما يتناسب وأجر المثل حسب التفصيل الوارد بلاتحة الدعوى.

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيانات أصدرت محكمة صلح حقوق إربد قرارها بالدعوى رقم (٢٠١٢/٧١٨١) تاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨ والذي يقضي بتعديل بدل الإجارة المحدد بالعقد ليصبح (٦٦٠٠) دينار سنوياً وحسب شروط العقد اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ وتضمنين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٣٠) ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرض المدعى عليهم بقرار محكمة صلح حقوق إربد رقم (٢٠١٢/٧١٨١) المشار إليه أعلاه فطعنوا فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد والتي أصدرت قرار بالدعوى رقم (٢٠١٣/١٢٨٢١) تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٣ قضت فيه بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف كون الأمر يتعلق بأمر مستعجل وإحالة أوراق الدعوى إلى محكمة بداية حقوق إربد بصفتها

الاستئنافية والتي أصدرت قرارها بالدعوى رقم (٢٠١٣/٣٨٩٢) تاريخ ٢٠١٣/١١/٥ قضت فيه بعدم اختصاصها وإحالة أوراق الدعوى إلى محكمة استئناف إربد حسب الاختصاص.

مما تقدم يتبين أنه صدر قرارين بعدم الاختصاص من محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية ومحكمة استئناف إربد وهنا نكون أمام صورة من صور التنازع السلبي على الاختصاص والفصل فيه من اختصاص محكمة التمييز لتعيين المرجع المختص.

ومحکمتنا من الرجوع لأوراق الدعوى يتبين أن المدعي تحسين المحمود تقدم بهذه الدعوى لتحديد بدل إجارة بما يتناسب وأجر المثل وقدر الدعوى بمبلغ ألف دينار.

وقد قامت محكمة الدرجة الأولى بإجراء خبرة لتقدير بدل اجر المثل السنوي للعقار وقدره الخبراء بمبلغ (٦٦٠٠) دينار سنوياً وقد طلب وكيل المدعي بمرافعته النهائية الحكم له حسب تقرير الخبرة وأصدرت محكمة الصلح قراراً بذلك.

ويتطبيق القانون نجد من الرجوع للمادة (٤٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية نجدها تقضي بأن تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفعها وفي جميع الأحوال يكون التقدير على أساس طلب الخصوم.

وإن المستفاد من ذلك أن المشرع بين القواعد العامة لتقدير قيمة الدعوى وأن العبرة ووفق ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز بما يطلبه الخصوم كون الخصم يلجأ للمحكمة طالباً الحكم له بمصلحة أو منفعة معينة فيقدر دعواه بقيمة هذه المصلحة أو المنفعة مما يجعل تقدير قيمة الدعوى منوط به.

وفي الحالة الماثلة نجد إن وكيل المدعي وفي مرافعته وطلباته الأخيرة طلب الحكم للمدعي بمبلغ (٦٦٠٠) دينار فإنه يكون قد قدر دعواه بهذا المبلغ وليس المبلغ المبين في لائحة الدعوى وبغض النظر عما تحكم به المحكمة.

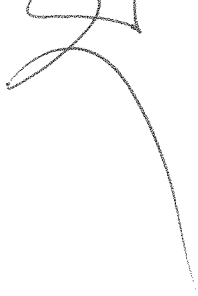
ولما كان الأمر كذلك فإن محكمة استئناف حقوق إربد هي المرجع المختص لنظر الطعن الاستئنافي في الدعوى رقم (٢٠١٢/٧١٨١) وليس محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية.

أما قول محكمة استئناف إربد أن الدعوى تعتبر من الدعاوى المستعجلة فهو قول غير سديد لمخالفته للمادة (٣٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

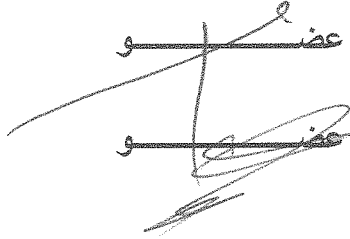
لهذا وبناء على ما تقدم وعملاً بالمادة ٣٥/١/ب من قانون أصول المحاكمات المدنية نقرر اعتبار محكمة استئناف حقوق إربد مرجعاً مختصاً لنظر الطعن الاستئنافي والفصل فيه موضوعاً وإعادة الأوراق إليها لإجراء المقتضى القانوني واعتبار ما قامت به محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية صحيحاً .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ ذي القعدة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٠/٩/٢٠١٤ م

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقة / ر.إ

